

نحو نظام ديمقراطي عربي

د. محمد ربيع *

الديمقراطية فكرة اخترعها قدماء اليونان لتصف نظاماً سياسياً استهدف قيام الشعب بحكم نفسه بنفسه. إلا أن التطبيق العملي لتلك الفكرة أدى إلى استيلاء طبقة واحدة على الحكم، هي طبقة الأحرار التي قامت بحكم العبيد والتحكم بهم. ومن خلال العرب انتقل الفكر اليوناني إلى الغرب الذي كان سابقاً في تطوير تلك الفكرة وغيرها من علوم وتوظيفها لتحقيق نهضة مجتمعية شاملة في العصر الحديث. ولقد كانت الديمقراطية من أهم الأفكار التي طورها الغرب وقام بتأسيسها كنظام حكم سياسي اكتسب مع الزمن شرعية، ما جعل الديمقراطية تتحول ببطء إلى موقف فردي وجماعي ينظم العلاقات بين الناس في المجتمع. ففي المجتمعات الصناعية بالذات أصبحت الديمقراطية مع مرور الزمن حالة ذهنية تدفع الناس في اتجاه الاعتراف بحقوق متساوية مع الآخرين واحترام آرائهم، وحل الخلافات معهم بطرق سلمية. ويشير التاريخ الحديث إلى أن مبادئ الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص لم تتحقق إلا في ظل نظم الحكم الديمقراطية التي تبلورت في عصر الصناعة وتعمقت جذورها بعد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

ومع أن الديمقراطية بدأت كنظام حكم سياسي، إلا أنها تطورت إلى قيمة اجتماعية ثقافية تقوم على مبدأ الاعتراف المتبادل بحقوق وواجبات متساوية، وحرية الرأي والفكر والعبادة، والتعددية الثقافية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي. وإذا كانت الديمقراطية كنظام سياسي تعني وضع حد نهائي للحكم الفردي ومؤسسات الدولة غير الخاضعة لرقابة شعبية، فإن

* باحث وأكاديمي مغربي

الديمقراطية كقيمة ثقافية تعني وضع حد نهائي لاحتكار الحقيقة من قبل فلسفة اجتماعية شمولية مثل الدين أو القومية أو الشيوعية.

يُعرّف قاموس وبستر الديمقراطية على أنها "نظام حكم يقوم على تركيز السلطة في يد الشعب أو في ممثليه المنتخبين تبعاً لنظام انتخابي حر". كما يعرفها أيضاً بأنها "حالة مجتمعية تتصف بتساوي الناس من الناحية الرسمية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات". مع هذا، ليست الديمقراطية حالة مستقرة، وإما عملية سياسية اجتماعية متطورة تؤثر في القيم السائدة في المجتمع، وفي مواقف الناس ونظرتهم الفلسفية وتتأثر بها. لذلك تتشكل المؤسسات الديمقراطية تبعاً لتجربة كل مجتمع، وتتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقوى التي تتحكم في تشكيل الثقافات وصنع الحضارات. وبسبب مرور المجتمعات الإنسانية المختلفة بتجارب مُتباينة جعلتها تعيش في ظل ظروف حياتية مختلفة، فإن النظم الديمقراطية تختلف من مجتمع لآخر.

إن جذور الديمقراطية ومبادئها الأساسية القائمة على المساواة والعدالة والمسؤولية من الممكن إرجاعها إلى العقائد الدينية. إذ اتجهت الديانات منذ ظهورها في الأزمنة القديمة إلى القول بأن الناس متساوون، وأن كل إنسان مسؤول أمام قوة عظمى غير مرئية، وأن عليه أن يتصرف بشكل أخلاقي. وفيما أسهمت تلك المبادئ في رفع مكانة العبيد في عين الله حسب ما تشير الأديان السماوية على الأقل، أدت إلى إضعاف منطق السلطة المطلقة التي استحوذ عليها حكام كثيرون. مع ذلك لم يستطع الدين وضع حد للاستبداد أو الاستغلال بل قامت المؤسسات الدينية مراراً بتبرير سلطات ملوك مستبدين وحكام ظالمين.

إن هيمنة الكنيسة في العصور الوسطى على مختلف أوجه الحياة في أوروبا حرم الملوك والأمراء من الاستحواذ على ما يكفي من القوة والحرية لبناء دول قومية ذات سيادة. لكن دخول الكنيسة في أزمة مع انطلاق حركة الإصلاح الديني شجع الأمراء والملوك على التحالف مع أعداء الكنيسة من تجار وسكان مدن والحصول على قوة كافية لإقامة دول قومية مستقلة. وفيما استهدف الملوك من التحالف مع التجار وسكان المدن الحصول على المال لبناء جيوش وطنية، استهدف التجار وسكان المدن تعزيز ما حصلوا عليه من حرية اقتصادية واجتماعية بعيداً عن الكنيسة والملوك خلال القرون السابقة. إذ اتجه سكان المدن الأوروبية عامة والإيطالية خاصة مع نهاية القرن الرابع عشر إلى تسريع وتيرة النشاطات الاقتصادية والحرفية، وتكوين نقابات حرفية، وتحدي التقاليد الاجتماعية السائدة في زمنهم، بما في ذلك سلطات الملوك والكنيسة.

وفي ضوء ما ساد حياة تلك المدن حينئذ من حرية نسبية، وقيام التجار والحرفيين بالتركيز على

نشاطات دنيوية استهدفت تحقيق مصالح مادية، فإن معطيات الحياة أخذت تتطور في اتجاه أبعد المدن عن حياة الاقطاع وتقاليد، وقادها إلى مخالفة تعاليم المؤسسة الدينية فيما يتعلق بالنشاطات التجارية والمعاملات المالية. نتيجة لتلك التطورات تبلورت طبقة غير تقليدية في المدن، تشكلت من تجار وحرثيين وممولين كان الكثير منهم قد هرب من الاقطاعات بعد سنوات عبودية، ما جعلهم يتصرفون ويفكرون كمجموعة من الأحرار. وإذا كانت الديمقراطية هي نظام حكم من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب كما قال أبراهام لنكولن، فإن نظام المدينة في عصر النهضة كان نظاماً من التجار وبالتجار ومن أجل التجار. لكن اصرار الكنيسة على تطبيق تعاليمها لم يترك مجالاً لحدوث تحول مجتمعي واسع من دون صراع دموي انتهى بهزيمة الكنيسة عام ١٦٤٨. وفيما كانت العملية السياسية تسير ببطء نحو تعزيز سلطات الملوك، كانت هناك أفكار جديدة وتطورات اقتصادية غير مسبوقه تغزو أوروبا وتقوم بتغيير الواقع الحيائي وطرق التفكير بشكل جذري. يقول تشارلز فان دورين Charles Van Doren: شكلت تلك التغيرات تحدياً كبيراً جاء أولاً لصالح الدولة القومية على حساب الكنيسة، لكن لم تمض فترة طويلة حتى شعر الحكام المستبدون بفقدان سطوتهم، حيث أصبح الإنسان، وليس الله، هو مصدر السلطات في المجتمع الجديد.

في غضون قرن من قيام الثورة الصناعية ظهر في كل دولة صناعية اقتصاد جديد، ومجتمع جديد ذو ثقافة جديدة يتكون من ثلاث طبقات: طبقة عمالية وطبقة وسطى وطبقة رأسمالية. وخلافاً للماضي، قامت تلك الطبقات على أساس مصالح واهتمامات مشتركة وليس على قيم ومعتقدات دينية واحدة. ومع أن العلاقات بين تلك الطبقات خضعت لمنطق التنافس والنزاع أحياناً، إلا أنها التقت حول هدف توسعة مجال الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي سبيل تحقيق أهدافها، قامت الطبقات في المجتمع الجديد بقبول مبدأ التعددية السياسية والدينية والمشاركة في العملية السياسية. وهكذا قامت الحرية الاقتصادية التي تكونت في ظل حياة المدن بتمهيد الطريق لبلورة فكري الرأسمالية والديمقراطية وما ترتب عليهما من نظم اقتصادية وسياسية، ما جعل النظامين يصبحان مع الأيام توأمين متلاصقين يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

تعود الأصول الفكرية للديمقراطية الحديثة إلى كتابات فلاسفة السياسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الغرب، إذ اتجهت تلك الكتابات إلى القول بأن على الحكومات أن تحمي المواطنين من تسلط الدولة وسلطة الدين واستغلال المال. لذلك دعا الفلاسفة إلى الحد من تدخل الدولة في حياة الناس، خاصة فيما يتعلق بسعيهم للحصول على السعادة التي كانت تعني حينئذ الحرية والثروة. من ناحية أخرى، نظر الحكام بعين الرضا لتوجه الناس نحو المصلحة والمادة بعيداً عن الدين لأن شبح الكنيسة لم يكن قد زال تماماً من مخيلتهم. لكن حين حاولت الدولة الاستيلاء على

سلطات الكنيسة والحد من حريات الناس ثارت عليها الشعوب وأجبرتها على التراجع. ومع نمو الطبقة الوسطى وتحسن مستوى الحياة تم ترسيخ شرعية العملية الديمقراطية والفكرة العلمانية والرأسمالية. ويجدر التذكير أن الفيلسوف العربي ابن رشد كان صاحب الفكرة العلمانية التي تقوم أساساً على فصل الدين عن الدولة والتي لم يكن بإمكان أوروبا أن تنهض من دونها.

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفيتي، أصبح نظام الغرب القائم على الديمقراطية والرأسمالية أكثر النظم جاذبية بالنسبة للشعوب التي عانت كثيراً من الماركسية والاستبداد، ما جعل فلاسفة الغرب يعلنون انتصار الرأسمالية والديمقراطية وانتهاء التاريخ. ولقد تبع ذلك حدوث أكبر موجة ديمقراطية في العالم جعلت كل دولة خلال عقد من الزمن تصبح إما ديمقراطية أو تمر بعملية ديمقراطية، أو تدعي بأنها تقوم على أسس ديمقراطية. مع ذلك استمر الحكام العرب، في مقاومة الديمقراطية وإدخال تغييرات شكلية على نظم حكمهم لا تلمس جوهرها ولا تضمن الحد الأدنى من الحريات للناس.

الآن، وقد دخلنا النصف الثاني من عام ٢٠١٣، نلاحظ أن كل المجتمعات الصناعية أصبحت دولاً ديمقراطية أو في طريقها لاستكمال عملية التحول إلى الديمقراطية. أما المجتمعات التي تعيش في عصر الزراعة وما قبله فلا تزال محكومة من قبل نظم حكم استبدادية أو غير ديمقراطية. كما نلاحظ أن المجتمعات التي تقف على أبواب عصر المعرفة أصبحت غير عقائدية أو في طريقها إلى التخلص من العقائدية، بينما لا تزال المجتمعات التي تعيش في عهود ما قبل الصناعة إما عقائدية أو تشهد ردة ثقافية تقوم على عقيدة دينية. مع ذلك، يوجد في كل مجتمع صناعي فئة أو أكثر تعيش في عصر حضاري مختلف وتمر بردة ثقافية عقائدية بسبب تفتت كل مجتمع إلى فئات ثقافية اجتماعية. ومع انتصار الاقتصاد على السياسة في الثمانينات من القرن العشرين، تحولت السياسة ببطء إلى أداة في يد النخب الاقتصادية تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، ما تسبب في تعطيل العملية الديمقراطية الغربية، خاصة الأمريكية. وصف وولتر لبمان Walter Lippman الديمقراطية الأمريكية بأنها خدعة، وأن الفرد حين ينظر إلى دوره فيها وما حققه مقارنة بما كان من حقه أن يحققه فإنه سوف يقول ما قاله بسمارك عن نابليون الثالث، "يتراءى إليك من بعيد بأنه شيء عظيم، لكن حين تراه عن قرب تكتشف أنه لا شيء على الإطلاق".

شروط العملية الديمقراطية

تشير كتابات المفكرين السياسيين في الغرب إلى أن إقامة نظام ديمقراطي تحتاج إلى ثلاثة شروط أساسية:

١. تعددية سياسية توفر خيارات حقيقية أمام الناخبين.
 ٢. طبقة وسطى كبيرة ومستقلة، تملك وعياً يُمكنها من تحديد مصالحها وحماية تلك المصالح.
 ٣. إعلام حر يوفر منابر للتعبير عن الرأي بحرية، ويلعب دوراً حيادياً أثناء الحملات الانتخابية.
- مع ذلك، منحني تجربتي الحياتية التي قضيت حوالي ٣٥ سنة منها في أمريكا في الدراسة والتدريس الجامعي فرصة لأرى التجربة الأمريكية عن قرب وأشار في العملية الانتخابية، ما جعل بإمكانني تقييم تلك التجربة من الداخل. كما سمحت لي تجربة حياة غير عادية قضيت حوالي ٣٥ سنة أخرى منها في التجول في عالم العلم والمعرفة والدراسة والتدريس الجامعي في أكثر من ٥٠ دولة برؤية تجارب أخرى وتقييم التجربة الأمريكية من الخارج. نتيجة لذلك، وجدت أن الشروط السابقة لا تكفي لقيام نظام ديمقراطي حقيقي. إن هناك حاجة لعامل رابع هو توفر ثقافة التآلف (التسامح)، وإيمان أتباع الديانات والثقافات والقوميات المختلفة بتلك الثقافة نظرياً وممارستها عملياً. وبسبب ضيق المجال، ليس بإمكاننا تحليل التجربة الأمريكية أو غيرها، لكن بإمكاننا القول أن الديمقراطية الغربية لا تصلح للمجتمعات التي ما تزال تعيش في عهود ما قبل الصناعة، ما يستوجب تطوير نموذج ديمقراطي خاص بتلك المجتمعات.

الديمقراطية الغربية والواقع العربي

إن الاختيار بين تيارات سياسية متنافسة كما هو الحال في الغرب لا يناسب الدول العربية، لأن معظم المجتمعات العربية تشمل أقليات عرقية ودينية وثقافية غير متجانسة، ولأن التطرف يسيطر على فكر أغلبية القوى السياسية في المجتمع العربي، وهي قوى تستند إلى مراجع دينية أو قومية أو تاريخية جامدة إلى حد بعيد. كما أن ثقافة التسامح والتآلف ما تزال غائبة عن حياة تلك المجتمعات وثقافتها الشعبية. وهذا يستدعي تأسيس نظام حكم ديمقراطي يحول دون انفراد أغلبية بالحكم، ويصون حقوق الأقليات ويمكنها من المشاركة في اتخاذ القرارات على قدم المساواة مع الغير، ولكن من دون أن يمنحها صلاحيات تُمكنها من تعطيل عمل الحكومة أو تهديد الوحدة الوطنية. وهذا يعني بناء نظام يفتح المجال لمشاركة كافة فئات الشعب في الحكم ويحول دون هيمنة فئة واحدة لأن الهيمنة في المجتمعات التقليدية تقود إلى احتكار السلطة وممارسة التسلط. من ناحية أخرى، تشير سنة الكون إلى أن كل نظام وكل فكر محكوم عليه بالتقادم وفقدان الصلاحية مع مرور الزمن وتغير ظروف الحياة. فعلى سبيل المثال، لم تعد تقاليد المجتمع القبلي ولا طريقة حياته ولا نمط إنتاجه قادرة على توفير أسباب العيش الكريم لأفراده بعد أن أصبح

من المتعذر عليه التجول في الصحاري والغابات بحرية. كما أن ظروف حياة القرية وطرق تفكير الفلاحين لم تعد صالحة للتعايش مع عصر الصناعة والمعرفة. حتى الاتحادات العمالية في الدول الصناعية لم تعد قادرة على المساومة مع أرباب العمل وتحقيق مكاسب كما كان عليه الحال قبل عقود. ولما كان لكل فكرة ومؤسسة عمر افتراضي لا تستطيع أن تتجاوزه، فإن النظام الديمقراطي الغربي أصبح على وشك استنفاد صلاحيته، ما يجعله بحاجة ماسة لإعادة هيكلة أو استبدال كما هي الحال بالنسبة للنظام السياسي العربي.

قد يثير الحديث عن الأقليات وحقوقها السياسية ردود فعل سلبية من قبل بعض مثقفي العالم العربي، وذلك بدعوى الحرص على الوحدة الوطنية والهوية العربية والإسلامية. وتنبع ردود الفعل هذه من عقلية فوقية وخلفية ثقافية تعتمد القومية أو الدين مرجعاً لها، فالتيارات السياسية القومية تميل إلى رفض الاعتراف بوجود أقليات قومية ضمن حدود الدولة الواحدة ذات حقوق واحتياجات خاصة، فيما ترفض التيارات الدينية الاعتراف بكل القوميات لأنها تعتبر المسلمين أمة واحدة، وإن اعترفت بوجود أقليات دينية. وانطلاقاً من هذا الموقف الخاطئ ترفض إيران الاعتراف بأقلية كردية لأن الأكراد مسلمين. لكن التسليم بوجود تنوع ثقافي من شأنه إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية للناس عامة، وربما القيام بدور في تكوين تجمع سياسي اجتماعي في الوسط يُسهم في الحفاظ على توازن المجتمع ويحول دون حدوث تمحور عقائدي فيه. لذلك أصبح الموقف السليم سياسياً والعدل اجتماعياً والمنسجم مع نفسه أخلاقياً هو الموقف الذي يعترف بالتنوع الثقافي والديني ويلتزم بصيانة حقوق الأقليات ضمن أطر مجتمعية تعزز المساواة والوحدة الوطنية.

ينادي أتباع التيارين القومي والديني بتفكيك المشروع العربي القطري وبناء أطر عربية وإسلامية جماعية. لكن التركيز على القومية العربية يزيد مخاوف الأقليات غير العربية ويدفعها إلى التمسك بالمشروع القطري، كما وأن التركيز على الدين يُخيف الأقليات الدينية غير المسلمة ويدفعها إلى التمسك بنفس المشروع الذي أثبتت التجربة العربية طغيانه وفساده وعدم صلاحيته. وهذا يجعل موقف الأقليات يتعارض مع أهداف المشروعين الإسلامي والقومي، ما يستوجب الاعتراف بوجود الأقليات القومية والدينية واحترام حقوقها من أجل تحسين فرص نجاح كلا المشروعين.

إن الاختلاف الكبير في الموقف الفلسفي من قضية الحكم بين التيار الديني المحافظ والتيار القومي العلماني جعل من الصعب قيام حوار بين الطرفين واعتراف متبادل بشرعية الآخر. فاليمين الذي يُجسده الإسلام السياسي يعتبر الإسلام ديناً ودولة، ويدعي أنه يملك نظرية إسلامية في الاقتصاد والسياسة تختلف عن نظريات التيار القومي وتتعارض معها. وفي المقابل ينادي التيار القومي بفصل الدين عن الدولة ويعتبر الديمقراطية والحرية والمساواة بين المرأة والرجل أساس العملية السياسية،

فيما يعتبر الترتيبات الاقتصادية التي تقوم على البنوك التجارية والشركات المساهمة أساس النظام الاقتصادي القادر على تحقيق نهضة اقتصادية. وهذا يعني أن فوز تيار عقائدي معين في انتخابات ديمقراطية على الطريقة الغربية سيؤدي إلى تغيير السياسات العامة وتعديل نظام القيم، واستخدام الوسائل المشروعة وربما غير المشروعة لحرمان المعارضة من الفوز في الانتخابات التالية. وعلى سبيل المثال قال المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين في مصر بعد سقوط نظام مبارك "إذا استلما الحكم فلن نتخلى عنه". لذلك كان لا بد من مشاركة القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في الحكم وتحمل مسؤولية إدارة شؤون الدولة، وتوظيف تلك المشاركة لإضعاف ميل الفريق الفائز إلى ممارسة عنجهية الانتصار، وتقليص إحساس الفريق الخاسر بالهزيمة والانحسار.

الشورى والديمقراطية

إن الحديث عن الشورى في التراث العربي هو محاولة لدعم الفكرة الديمقراطية وتأكيد شرعيتها وتوافقها مع تعاليم الدين الإسلامي، وليس من أجل استبدال الديمقراطية بالشورى. وقبل الانتقال إلي الحديث عن الشورى وعلاقتها بالديمقراطية نشير إلى أن الشورى كمبدأ في الحكم لم يتم تعريفه بشكل محدد في أية فترة من فترات التاريخ العربي، وأن ممارستها بقيت محدودة ضمن نطاق ضيق للغاية، وأنه تم تجاوزها خلال فترة حكم من حاول ممارستها من الخلفاء الراشدين، وأن الواقع لا يشير إلى وجودها في أية دولة إسلامية، على افتراض أن هناك دولا إسلامية. كما وأن هذه الفكرة لم تستطع أن تتطور إلى نظام حكم ذا مؤسسات تضمن تمثيل الشعب، وذا آليات تضمن مشاركة الفرد في العملية السياسية واتخاذ القرارات ذات التأثير في نوعية حياته. وهذا يجعل الشورى مجرد مبدأ في الحكم لا يملك الحد الأدنى من مقومات الوجود كنظام سياسي قادر على ضمان الحقوق الفردية والحريات العامة والواجبات التي تضمنها الديمقراطية.

تقوم الدعوة إلى الشورى في المرجعية الفكرية الإسلامية على نصين واضحين في القرآن الكريم، يقول أحدهما "وأمرهم شورى بينهم"، ويقول الآخر "وشاورهم في الأمر". وهذا يعني إرساء مبدأ تبادل الآراء بين الناس وتداولها فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تعينهم، ودعوة الحاكم لأخذ رأي المواطنين في الأمور الهامة. ويتضح من هذين النصين أن الدعوة إلى الشورى دعوة قائمة بذاتها - وأمرهم شورى بينهم، وأن مسؤولية الحاكم تجاه التشاور مع الناس مسؤولية مستمرة لا تنقطع أوصالها - وشاورهم في الأمر. وفي الواقع، يشير المبدأ الأول ضمناً إلى أنه لا يحق لأية جهة أن تفرض رأيها على غيرها من الناس، فيما يشير المبدأ الثاني إلى أن من واجب الحاكم أن يعود إلى الناس

ليستشيرهم فيما يعينهم من أمور.

يقول بعض الفقهاء والمفكرين أن مبدأي الشورى والتشاور هما من حقوق الناس الثابتة، وإن ما يصدر عنها من قرارات يلزم الحاكم والمحكوم. ويقول آخرون إن الشورى والتشاور دعوات للحوار وتبادل وجهات النظر لا غير، وإن ما يصدر عنها من آراء لا يلزم الحاكم أو المحكوم. ويستند هؤلاء في إدعاءاتهم إلى النص القرآني الذي يقول "فإذا عزمتم فتوكل على الله". إذ يوحي هذا النص بالنسبة لهم بأن من حق الحاكم اتخاذ القرار وتنفيذه. لكن وجود النصين الآخرين يتناقض مع هذا الاستنباط، خاصة وأن النص الأول عام والنص الأخير خاص، ما يجعل "وأمرهم شورى بينهم" هو الأساس الذي تُبنى عليه النصوص الأخرى وليس العكس. لذلك كان لا بد من أخذ النصوص جميعاً ضمن نظرة شمولية تكفل التوفيق فيما بينها وتكاملها. وفي الواقع لا يمكن فصل "فإذا عزمتم فتوكل على الله" عن "وشاورهم في الأمر" لأن النصين يشكلان أجزاء من آية واحدة، ما يجعل من غير الممكن أن يقوم جزء بنسخ جزء آخر. أما نص تلك الآية الكريمة فهو: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ".

إن في مقدور النظرة الشمولية أن تكتشف مدى ترابط تلك النصوص وتكاملها وقدرتها معاً على التجاوب الفعال مع حاجة المجتمعات الإسلامية لتأسيس الديمقراطية. أما النظرة الجزئية فمن شأنها تفضيل نص على غيره من نصوص قرآنية وتكوين أحكام شمولية بناء على نظرة انتقائية ضيقة كانت وما تزال سبباً من أسباب المعاناة والظلم والتخلف الذي لحق بالعرب والمسلمين على مدى أكثر من ألف عام. كما وأن النظرة الانتقائية تُسهِم في تعميق الأزمة التي يعيشها الفكر الديني، وتتيح المجال لكل فكر متطرف لمحاولة فرض رؤيته الضيقة على عامة الناس. ومن أجل تكوين أحكام عامة بناء على نظرة شمولية كان لا بد من ترتيب النصوص القرآنية المتعلقة بنظام الحكم على النحو التالي:

وأمرهم شورى بينهم.

١. وشاورهم في الأمر.

٢. وإذا عزمتم فتوكل على الله.

يرسي النص الأول المبدأ الأساسي في الحكم حيث يجعل من حق، بل من واجب جميع الناس التداول في الأمور العامة التي تعينهم، بما في ذلك أمر الحاكم. أما النص الثاني فيرسي المبدأ الذي ينظم علاقة الحاكم بالمواطنين حيث يأمر الحاكم بالرجوع إلى المواطنين لمشاورتهم في الأمور العامة

وأخذ رأيهم قبل اتخاذ قراراته. ويرسي النص الثالث واجب الحاكم في اتخاذ القرار بعد مشاورة المواطنين وسماع آرائهم واستكمال المعلومات المتعلقة بالقضية المعنية. وهذا يعني أن الشورى عملية اجتماعية سياسية لا تتم إلا من خلال مناقشة مفتوحة للقضايا التي تهم الناس، يشارك فيه كل الراغبين بطريقة تتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم وسماع آراء غيرهم بحرية. وما دام الأمر شورى بين الناس، فإن ما تثيره تلك العملية من نقاش يصح بلا معنى إذا لم يستهدف التوصل إلى قرارات جماعية ملزمة. كما يعني النص "وأمرهم شورى بينهم" عدم إسناد أية سلطة لشخص بعينه، وإخضاع كافة القضايا العامة للحوار والمشاركة في اتخاذ القرار، وهو قرار سياسي بطبيعته. وفيما لا يعطي هذا المبدأ حقاً خاصاً لجهة معينة، يطلب ضمناً عدم تدخل الغير في مداوات أصحاب القضية، ما يعني السماح بالتجمع والتداول بين أصحاب المصالح المشتركة من دون تدخل الدولة أو غيرها من تيارات فكرية وقيادات تقليدية تدعي الوصاية على الشعب والوطن.

أما النص الذي يقول "وشاورهم في الأمر" فيتعامل أساساً مع واجب الحاكم تجاه المواطنين حيث يأمره صراحة بالعودة إلى الناس لأخذ رأيهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وبالتالي يرفض الدعوة لانفراد الحاكم في اتخاذ ما يحلو له من قرارات تحت أية ذريعة كانت. وبسبب كثرة الأمور التي تهم الناس، وفي ضوء تغير الظروف الحياتية بصفة مستمرة، فإن دعوة الحاكم لمشاورة المواطنين أصبحت دعوة قائمة ومستمرة. وهذا يجعل تلك الدعوة وممارسة ما جاء بشأنها عملية جماعية تحتم قيام تفاعل وتواصل دائم بين الحاكم والمحكوم، فيما تجعل ما يصدر عنها من قرارات ملزمة للحاكم والمحكوم على السواء.

إن جمع النصين معا والنظر إليهما نظرة شمولية يجعل من الضروري إقامة مؤسسات تُعنى بقضية الحكم، أي تصميم عمليات مجتمعية وظيفتها خلق أطر للتفاعل والتشاور بين الناس والحاكم، وتقنين عمليات اتخاذ القرارات بشكل يضمن المشاركة الشعبية في العملية السياسية. وهذا لا يمكن أن يتم من دون الاعتراف بحقائق معنية والإقرار بحقوق محددة جاءت الإشارة إليها ضمناً في الدعوة القرآنية إلى الشورى والتشاور:

١. الاعتراف بوجود مجتمع، أي شعب يعيش في ظل ظروف معينة تجعله يُكون وحدة إنسانية ذات أمور مشتركة، ووجود فئات اجتماعية ضمن ذلك المجتمع ذات قضايا ومصالح خاصة.
٢. الاعتراف بوجود قضايا ومشاكل عامة تهم الناس جميعاً وتحتاج إلى قرارات جماعية وحلول يتم التوصل إليها والاتفاق حولها من خلال التشاور بين الناس والمشاركة في اتخاذ القرار.
٣. الاعتراف بوجود خلافات في الرأي والمواقف بين الناس تستدعي اللجوء إلى الشورى والتشاور.

٤. الإقرار بأن المعنيين من الناس، أي أفراد المجتمع أعرف بأموهم وأقدر على التعامل معها، وأن نظام الحكم لا يستقيم من دون أن يعي الحاكم هذه الحقيقة ويحترمها.

٥. الإقرار بأن الخلافات في الرأي بين الناس قضية طبيعية مشروعة تعني:

- ديمومة التباين في مصالح الناس التي قد تتغير من حيث الشكل لكنها لا تتغير من حيث المبدأ.
- أن السبيل الوحيد للتعامل مع قضايا الخلاف في الرأي والتباين في المواقف هو الحوار المفتوح واحترام الرأي الآخر وحقه في المشاركة في اتخاذ القرار.

٦. الإقرار بتغير ظروف الحياة وتبدلها باستمرار، والدعوة إلى التعامل مع الواقع المتغير من خلال الشورى والتشاور بوصفهما عمليتين مجتمعيتين مستمرتين وملزمتين.

٧. الإقرار بأن ممارسة الشورى والتشاور لا تتم إلا إذا توفرت الحرية والمساواة بين الناس وأقيمت المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بعمليتي الشورى والتشاور، بما في ذلك التشريعات التي تضمن حرية الرأي وحق الرأي الآخر في المشاركة في العملية السياسية.

يدعي البعض أن رسالة الإسلام واضحة فيما يتعلق بكل نواحي الحياة، وأن هناك إجماع على كيفية التعامل معها لا يقبل التأويل. هذا إدعاء خاطئ لأنه يتناقض مع حقيقة اختلاف الأئمة في الماضي حول تفسير العديد من النصوص القرآنية والأحاديث المنسوبة إلى الرسول، وتعدد المذاهب والتيارات الفكرية الدينية، كما انه يتعارض مع مبدأي الشورى والتشاور. فلو كان الإجماع قائماً حقاً، ولو اعترف القرآن بذلك الإجماع لما جاء نص يأمر الناس والحكام بالشورى والتشاور فيما يعينهم من أمور، وما اختلف أئمة الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً فيما بينهم حول العديد من القضايا.

إن وجود أربعة مذاهب دينية سنية رئيسية هي المذهب الحنفي والمالكي والحنبلي والشافعي لدليل قاطع على اختلاف الأئمة حول تفسير بعض النصوص القرآنية وتباين ثقتهم بصحة الروايات المنسوبة إلى الرسول. وعلى الرغم من قيام هؤلاء الأئمة بتأسيس مذاهبهم ونجاحهم في اجتذاب أتباع كثيرين إلا انهم اعترفوا باحتمال وقوعهم في الخطأ وطالبوا بشكل مباشر أو ضمنياً باستمرار عملية الاجتهاد. وعلى سبيل المثال، قال الشافعي "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط". وقال مالك "إمّا أنا بشر أخطئ وأصيب، فاعرضوا أقوالي على كتاب الله وسنة رسوله". وقال أبو حنيفة "كلامنا هذا رأي، فمن كان لديه خير منه فليأت به". وقال بن حنبل "لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي وتعلم كما تعلمنا". أما ابن الجوزي فقال "في التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إمّا خُلِق للتدبر والتأمل، وقبيح بمن أعطي شمعة يستضيئ بها أن يطفئها ويمشي في الظلام".

وانسجاماً مع هذه الدعوة إلى الاجتهاد نطرح أفكارنا مُستخدمين شمعة العقل التي أصبحنا أحوج ما نكون إليها في هذا العصر العربي المظلم. إن طرق حياتنا وظروفها تثبت تخلفنا عن العصر وحقائقه في ميادين العلم والفكر والثقافة والتكنولوجيا والاقتصاد، ما جعلنا نسير خلف دول لا تحترم عقولنا التي أهملناها طويلاً، ولا تعترف بحقوقنا التي تنازلنا عنها طواعية، ولا تعير اهتماماً يُذكر لإنسانيتنا التي طمرناها تحت رمال صحراء فكرية قاحلة.

إن تداول الآراء بين الناس، وطرح القضايا العامة للحوار الهادف هي عملية مجتمعية لا تتم في فراغ ولا تأتي أكلها إلا إذا توفرت لها أجواء الحرية لإبداء الرأي، وقام المشاركون فيها بالسعي لسماع الرأي الآخر واحترامه. وهذا يعني أن توفر الحرية، خاصة حرية الرأي والتعبير والمشاركة في العملية السياسية هي من أولى متطلبات تطبيق مبدأي الشورى والتشاور. وفي الواقع، تعني الشورى التجسيد الفعلي لفكرتي الحرية والتعددية في الديمقراطية، فيما يعني التشاور الترجمة العملية لفكرة المشاركة في الحكم.

إضافة إلى ما سبق، نشير إلى حديثين يُنسبان إلى الرسول يتعاملان مباشرة مع قضية الحكم ودور الحاكم. يقول الأول "أنتم أعلم بأمر دُنياكم"، فيما يقول الثاني "إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمور دُنياكم فإمّا أنا بشر".

بالنظر إلى هذين الحديثين نظرة عقلانية يتضح لنا أن الرسول يقوم بفصل الدين عن الدولة بشكل مباشر وكامل لا غموض فيه. إذ فيما يُقرُّ الحديث الأول بأن قدرة الحاكم، حتى وإن كان رسولاً، على معرفة أمور الناس محدودة، يؤكد على أن أفراد المجتمع أكثر معرفة بما يهمهم من أمور دنيوية. ولما كانت المعرفة بالأمور تستوجب التصرف على أساس المعرفة المتوفرة، فإن الحديث يعترف ضمناً بحق الناس في التشريع بما يتعلق بأمور الدنيا. أما الحديث الثاني فينص صراحة على وجود فرق واضح بين أمور الدين وأمور الدنيا، إذ يقول بأن الرسول أعلم بأمور الدين من بقية الناس، وأن الناس أدرى من غيرهم بأمور دُنياهم. لذلك يأمر أتباعه بإطاعته فيما يتعلق بأمور الدين، ويطالبهم بتحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بأمور الدنيا بوصفهم الأعراف بتعقيدها والأقدر على التعامل معها.

لذلك يمكن القول أن مبدأي الشورى والتشاور في القرآن الكريم، ودعوة الرسول لفصل أمور الدين عن الدنيا تشمل كافة مكونات الفكرة الديمقراطية، وتشمل ضمناً قضايا الحرية والتعددية الفكرية والثقافية وشرعية الاختلاف في العقيدة والرأي والمصلحة، والدعوة لحل الخلافات من خلال الشورى والتشاور، ورفض مبدأ سيطرة فكر أو حزب أو رأي على غيره، ورفض مبدأ سيطرة

الأغلبية على الأقلية.

إذا كانت فكرة الشورى قادرة على استيعاب المفهوم الديمقراطي فهل من المصلحة استخدام كلمة شورى بدل كلمة ديمقراطية وبناء نظام حكم شوري؟ الجواب على هذا السؤال، ومن دون مواربة، لا. إن مفهوم الشورى ما يزال موضع خلاف كبير، وانه لم يتم تحديد معانيه ومحتوياته بشكل يحظى بإجماع رجال الفكر والسياسة المعنيين بقضية حق الشعوب في المشاركة في العملية السياسية. إلى جانب ذلك، لم يتم تأسيس فكرة الشورى أو قيمتها في الثقافة العربية أو الإسلامية، كما لم تحاول دولة إسلامية استخدام تلك الفكرة وإقامة نظام حكم على أساسها. وهذا يجعل الحديث عن استعمالها محاولة لاستخدام فكرة ضبابية لا تستند إلى جذور فكر سياسي أو ممارسة عملية. وفي الواقع، جاء طرح فكرة الشورى مُجددًا ليس لتعزيز مبدأ الحرية والاعتراف بالتعددية، وإنما كرد فعل على المطالبة بالديمقراطية في محاولة للتشكيك فيها ورفضها، ما جعل الشورى تبدو نقيضاً للديمقراطية ونظاماً بديلاً لها، وهو نقيض غير حقيقي ونظام بديل ليس له وجود.

إلى جانب ذلك، أصبحت الديمقراطية كنظام حكم وقيمة ثقافية مفهوماً عالمياً ذا دلالات إيجابية تقدمية، وهو مفهوم ليس غريباً عن التراث الفكري العربي، بل واحد من أبرز مفردات الخطاب السياسي العربي الحديث. وما دما نبحت عن وسيلة تُحررنا من التخلف والاستبداد والحكم الفردي وهيمنة فكر تراثي مهترئ على ثقافتنا، فإن كون مفهوم الشورى غير واضح من الناحية الفكرية، وغير مطبق من الناحية العملية يفرض علينا الابتعاد عنه، واستخدام لغة العصر لينقش الضباب ويصبح بإمكاننا رؤية الهدف الذي نسعى إليه.

نحو نظام ديمقراطي عربي

إن التطبيق العملي لمبدأ الديمقراطية يمكن أن يتم من خلال عدة معادلات لكل منها متطلباتها وتبعاتها. لكن تزايد الحياة تعقيداً، وازمحلل إمكانية حدوث تفاعل مباشر بين الناس وحكامهم يجعل من الضروري استنباط معادلة تتيح تطبيق الديمقراطية بشكل يضمن فصل الدين عن الدولة، ويفتح المجال لحدوث تواصل بين الشعوب والحكام. وهذا يعني أن على المعادلة المقترحة أن تنص على انتخاب النواب والحكام من قبل الشعب، وأن تحول دون سيطرة الأغلبية على الأقلية أو سيطرة تيار فكري معين على غيره من تيارات فكرية أخرى، وتُشجع على إقامة منظمات المجتمع المدني وتفعيلها. كذلك وجب أن تعترف المعادلة بالأقليات وحقوقها المشروعة، وتقوم على انتظام الانتخابات بصفة دورية، أي ضمان:

١. حدوث انتخابات دورية للمجالس النيابية والحكام، ومنح كل الراشدين حق المشاركة فيها بغض النظر عن الجنس والعرق والدين.

٢. تخصيص مقاعد في مجالس النواب للأقليات العرقية والدينية التي تختار، ضمن استفتاء عام، المشاركة في الانتخابات بوصفها تجمعات خاصة تعترف الديمقراطية بوجودها وشرعية مطالبها.

٣. ضمان عدم سيطرة تيار فكري على غيره من تيارات فكرية أخرى من خلال تحديد النسبة العليا لتمثيل أي حزب في المجلس التشريعي بما لا يزيد عن ٢٥% من المقاعد، مع ضمان تمثيل كافة الأقليات والقوى الاجتماعية التي تشكل قوة فاعلة على أرض الواقع.

٤. وفي ضوء تراجع أهمية الأحزاب والحزبية، ومن أجل تمثيل شعبي أفضل، أصبح من الضروري تخصيص نسبة من المقاعد النيابية لمنظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع حجم ونشاط كل منظمة، ما يعني أن التعددية التي نتحدث عنها ليست سياسية فقط، بل وأيضاً اجتماعية ثقافية.

إن المشاركة القائمة فعلاً على تعددية سياسية واجتماعية ثقافية من شأنها الحيلولة دون انفراد حزب أو تيار فكري باتخاذ قرارات مصيرية بناء على منطلقات أيديولوجية ضيقة أو مواقف إيمانية متزمتة مثل قرارات الحرب والسلام وسن التشريعات المتعلقة بالتعليم وحقوق المرأة والموقف من الاكتشافات العلمية. كذلك من شأن المشاركة التعددية تعطيل برامج تزييف وعي الجماهير وجرها إلى اتخاذ مواقف عاطفية تدعم سياسات عقائدية باسم الدين أو القومية، وزوال الحاجة لتشكيل لوبيات ضاغطة، وإضعاف أثر المال في السياسة.

إن تمثيل الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية الرئيسية في الحكومة قد يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة، خاصة في أوقات الطوارئ التي تتخللها أزمات مجتمعية، كما أنه قد يتسبب في إلغاء وجود معارضة قادرة على المتابعة والتحليل والنقد. لذلك كان على المعادلة الديمقراطية أن تضمن التنسيق بين مختلف الأحزاب والتيارات الفكرية، وإن تراعي أهمية وجود معارضة حقيقية خارج أروقة الحكم، وإن تسعى إلى تحقيق التفاعل بين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية المهمة أساساً بالقضايا العامة، وتفعيل العملية الإعلامية وضمان حيادها.

لذلك نقترح الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحصص صلاحيات الأولى في مجلس النواب والثانية في مجلس الوزراء والرئاسة، وتشكيل مجلس الوزراء بالكامل من خارج مجلس النواب. وفي حالة رغبة حزب في تعيين أحد نوابه في مجلس الوزراء، فإن على ذلك العضو الحصول أولاً على موافقة رئيس مجلس الوزراء، ومن ثم الاستقالة من المجلس النيابي وإعلان مقعده شاغراً وإجراء انتخابات عامة ملئه. وهذا يفتح المجال لتعيين وزراء من أصحاب المعرفة والاختصاص والخبرة،

ويُنمي القاعدة القيادية في المجتمع، ويحصر المناكفة المعتادة بين القيادات السياسية في مجلس النواب.

أما فيما يتعلق بالانتخابات على المستويات المحلية، فإننا نميل إلى ترك الباب مفتوحاً للتنافس بين الأحزاب المختلفة، لإعطاء كل تيار سياسي واجتماعي فرصة كافية لمحاولة إثبات كفاءة رجاله وصلاحيه نظرياته على أرض الواقع، على أن تخضع الصلاحيات للسياسة العامة للدولة. وهذا يعني حصر التنافس على المستويات المحلية ضمن مجالات تطبيق السياسة العامة للدولة بهدف تحسين الأداء الإداري واقتراح الجديد من البرامج لاستغلال الموارد المتاحة محلياً وخدمة المواطنين وحماية مصالحهم. وهذا يستوجب إتباع سياسة اللامركزية في إدارة الحكم، بحيث يتم تحديد القضايا الوطنية والقضايا المحلية بشكل يسمح بفصلها عن بعضها بعضاً وتكاملها معا في آن واحد.

إن محدودية تجربة الوطن العربي مع الحزبية، واستحواذ كلمة حزبية في التراث العربي الإسلامي على معنى سلبي، دفع الأغلبية الشعبية إلى البقاء خارج الأحزاب، كما دفع نسبة كبيرة من المفكرين والمثقفين إلى الابتعاد عن العمل الحزبي الغوغائي وعدم الخوض في قضايا خلافية عقيمة. لذلك كان من الضروري فتح المجال أمام أكثر القيادات وعياً ومصداقية للوصول إلى الحكم من خلال قيام مجلس النواب بانتخاب رئيس مجلس الوزراء انتخاباً حراً مباشراً من خارج المجلس، وإعطاء كل القيادات الحزبية وغير الحزبية فرصة شغل ذلك المنصب دون تعصب أو تفرقة، ومنح الرئيس المنتخب حق تشكيل الوزارة واختيار أعضائها بالكامل من خارج المجلس النيابي.

إن التطور المتسارع في مختلف نواحي الحياة أدى إلى تعقيدها وتشابكها، كما أدى إلى ربط أجزاء العالم بعضها ببعض بروابط اقتصادية ومصالحية وأمنية حتمت الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول. وهذا أدى إلى جعل العديد من المشاكل الوطنية مثل مشاكل انتهاك حقوق الإنسان قضايا عالمية، وجعل العديد الآخر من المشاكل والهموم العالمية مثل تلوث البيئة قضايا وطنية. ولقد ترتب على ذلك إضعاف مفهوم السيادة الوطنية، وتقليص قدرات الدولة القومية على التعامل بكفاءة مع التحديات الداخلية والخارجية على السواء. من ناحية أخرى، أدى التطور المتراكم في نوعية الحياة وظروفها إلى تعميق الخصوصية بالنسبة للمدن والقرى البعيدة عن المركز. وهذا جعل مؤسسات أكبر الدول تبدو صغيرة أمام العديد من القضايا العالمية، فيما جعل مؤسسات أصغر الدول تبدو كبيرة أمام القضايا المحلية.

لذلك نقترح اعتماد اللامركزية في الحكم من أجل إفساح المجال أمام الحكومة للتفرغ لمعالجة القضايا العامة وقضايا العلاقات الدولية من دون إهمال القضايا المحلية. وهذا يعني تشكيل

مجالس محلية منتخبة وإسناد صلاحيات واسعة لها لإدارة الشؤون الحياتية للناس، بما في ذلك الشؤون المتعلقة بالأمن والتعليم والثقافة، مع عدم الإخلال بالسياسة العامة أو المناهج الدراسية. وهذا من شأنه التعامل مع معظم المشاكل حال وقوعها، وتخويل الناس الأكثر معرفة بالبيئة المحلية والأقرب إلى حياة الناس مسؤولية التعامل مع همومهم بشكل مباشر. كذلك من شأن نظام يعتمد اللامركزية إتاحة الفرصة لنمو قيادات جديدة باستمرار وفتح المجال لحدوث تنافس بناء بين الأقاليم في مجال النشاطات الثقافية والسياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الطبقة الوسطى في العالم العربي

فيما كانت دول الغرب الصناعية تمر مرحلة نمو اقتصادي وتقدم علمي وتنوع ثقافي مُدهش، كانت الدول العربية تعيش مرحلة الاستقلال الوطني والبناء المؤسسي. وبسبب تخلف العرب اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وفقدهم النسبي، فإن الطبقة الوسطى لم تستطع النمو بالقدر الكافي وكسب ثقة كافية بالنفس للقيام بدور فاعل في حياة المجتمع. ومما أسهم في تقليص فرص نمو طبقة وسطى واعية، ومحدودية النشاطات الاقتصادية، وسيطرة العسكر على الحكم والاقتصاد في أغلبية الأحيان، ومحدودية أو غياب الحريات السياسية والاجتماعية والفكرية، وسيطرة بيروقراطية على الحياة العامة اتصفت عموماً بالجهل والفساد.

من ناحية أخرى، أدى ضعف القاعدة الإنتاجية ونمو النزعة الاستهلاكية على حسابها إلى حصر أهم النشاطات الاقتصادية في النشاط التجاري القائم أساساً على الاستيراد والتصدير. وبسبب علاقة هذا النشاط بالدول والشركات الأجنبية التي ارتبطت في الذاكرة الجماعية للشعوب العربية بالاستعمار، فإن أغلبية التجار افتقدت الإحساس بالانتماء للوطن والثقة بالنفس والمسؤولية الاجتماعية لتشكيل طبقة ذات مصالح مشروعة. وهذا قاد التجار إلى التركيز على الربح السريع والتنافس فيما بينهم للحصول على وكالات تجارية خدمة لمصالح ذاتية، تفضي بالضرورة إلى خدمة الشركات الأجنبية التي يمثلونها.

في المقابل، جاء طرح شعار الاستقلال الاقتصادي في العالم العربي، وإنباع المركزية في التخطيط الإنمائي، وسيطرة الدولة على أهم النشاطات الإنتاجية ليحول دون نمو طبقة وسطى لان الاقتصاد يمثل البيئة الطبيعية لنمو تلك الطبقة وأداتها الأهم لفرض وجودها والتعبير عن ذاتها. وفي ضوء التحول العالمي نحو المعرفة سيكون من الصعب جداً نمو طبقة وسطى تتمتع بالصفات الضرورية لدعم الديمقراطية ومؤسساتها السياسية. إن معاشتنا لتطور المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ

تقودنا إلى الاعتقاد بأن المجتمع الصناعي هو المجتمع الوحيد الذي أفرز طبقة وسطى ذات دور مجتمعي فاعل. فالمجتمع القبلي يتكون من طبقة واحدة، والمجتمع الزراعي يتكون من طبقتين: أغنياء وفقراء، والمجتمع المعرفي الآخذ في التكون يسير نحو تشكيلة مجتمعية غير طبقية، ما يجعل الطبقة الوسطى ظاهرة غير عادية من الصعب الاحتفاظ بها أو استمرار وجودها في أي مجتمع كان. في المقابل، جاء التوسع الكبير والمفاجئ في حجم الدولة العربية ونشاطاتها في مجال الخدمات ليخلق طبقة وسطى غير تقليدية في رحم الدولة، ما جعل هذه الطبقة وسطى من حيث الدخل، ولكن بلا قاعدة إنتاجية أو وعي طبقي، وبالتالي بلا دور مجتمعي فاعل.

من ناحية ثانية، أسهمت ثورتي الاتصالات والمعلومات في دخول العديد من المجتمعات والأقليات عصر المعرفة، ما أدى إلى زيادة أهمية العملية الإعلامية المكونة من الإعلام والمعلومات في الحياة المجتمعية، وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني القديمة والجديدة مثل جمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة. كما شجعت تلك التطورات أيضاً تجمعات أصحاب المصالح الخاصة على التدخل في العملية السياسية والتشريعية بهدف التأثير في قراراتها. وبسبب فعل العولمة الذي يقوم بتدويل الاقتصاديات والثقافات الوطنية تزايد حجم الفئات المعرفية ونفوذها، وهذه فئات تعتمد أساساً على المعرفة وليس على الثروة الاقتصادية. وفيما تختفي الطبقة الوسطى ذات الجذور الاقتصادية تدريجياً، يتم استبدالها بفئات اجتماعية ثقافية ترتبط أساساً بأقليات عرقية ودينية ومعرفية.

إن ضعف الطبقة الوسطى في الوطن العربي وغياب الوعي الطبقي من حياتها يجعل من الضروري إسناد دور هام لمؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية، ويحتم احتفاظ الدولة بجزء كبير من دورها التقليدي في حياة المجتمع. إن كون قيادات مؤسسات المجتمع المدني قيادات مُنتخبة تمثل مختلف قطاعات الشعب والنشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية يجعلها أهلاً للمشاركة في المجالس النيابية، خاصة وأن انتخابها يتم بطرق أكثر شفافية من الانتخابات العامة. إضافة إلى ذلك، تتصف تلك القيادات بارتفاع مستوى التعليم ودرجة الوعي والالتزام بقضايا المجتمع، ولديها القدرة على التواصل مع الجماهير التي يغلب عليها وعلى قياداتها التقليدية الجهل وثقافة التواكل، كما وأن نسبة الشباب بين تلك القيادات كبيرة مقارنة بأي مجلس نيابي، ما يجعلها تشكل أرضاً خصبة لنمو القيادات المجتمعية وتجديد القيادات السياسية باستمرار.

من ناحية ثانية، تستوجب الطبيعة التقليدية للمجتمعات العربية، والتركيبة القبلية والعشائرية لبعضها أن تحتفظ القيادات التقليدية بجزء من دورها الحالي، وذلك حتى تتغير الهياكل الاجتماعية وتتجذر الممارسة الديمقراطية. وهذا يعني أن من الضروري أن يحتفظ رئيس السلطة السياسية سواء كان ملكاً أو رئيساً منتخِباً بصلاحيات حقيقية، تزيد كثيراً عن صلاحيات ملك في نظام ملكية

دستورية مثل السويد، وتقترب من صلاحيات رئيس ديمقراطي منتخب في فرنسا. كما تستوجب مرحلة التطور الاقتصادي الحالية رقابة الدولة على النشاطات الاقتصادية والمالية ودعمها، وذلك حتى ترتفع مستويات التعليم وتحسن الأوضاع المعيشية وتتسع النشاطات الاقتصادية.

تشير تجربة بعض الدول الغربية مثل هولندا وبريطانيا والدمرك إلى أن استمرار الملكية الوراثية لم يمنع التحول نحو الديمقراطية، وأن الاحتفاظ بتلك المؤسسة على رأس الدولة كان من أهم عوامل الاستقرار السياسي فيها. إذ استطاعت المؤسسة الملكية تعميق إحساس الحاكم والمحكوم بالطمأنينة إلى سلامة العملية الديمقراطية وفاعلية العملية السياسية. كذلك تشير تجربتي اليابان والصين إلى أن رقابة الدولة على النشاطات الاقتصادية وقيامها بدعم بعض الصناعات داخلياً وخارجياً، وتمويل نشاطات البحث العلمي كان له اثر إيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتأهيل تلك الدول للتنافس صناعياً وعلمياً مع الدول الصناعية العريقة.

وفي سبيل الدعوة إلى ثقافة تتيح الفرصة لنمو فكرة الديمقراطية وازدهارها في المجتمع العربي، اتجه معظم المعنيين بقضايا الحرية والمساواة إلى استخدام كلمة "تسامح" للتعبير عن الثقافة المطلوبة. لكن كلمة تسامح توحى بأن هناك طرفاً قوياً يتمتع بقدر كبير من الشرعية بسبب خلفيته القومية أو معتقداته الدينية، وأنه يتسامح مع طرف ضعيف يتمتع بقدر أقل من الشرعية، كما يُقال عن تسامح المسلمين مع أتباع الديانات السماوية الأخرى. وهذا يعني أن كلمة تسامح لا تعكس إقراراً بالمساواة بين الناس، وبالتالي لا تفي بالغرض، وقد تقود إلى شعور فريق بتميزه على غيره من الناس والاتجاه نحو التفرقة ضدهم. لذلك حاولت شخصياً تلافي هذا الخلل باستخدام مصطلح "التسامح المتبادل"، فيما حاول آخرون استخدام "مساواة". لكن المساواة مبدأ في الحكم ذا علاقة بالقانون والدستور وليس موقفاً من الآخر يعكس قيمة مترسخة في الوجدان الثقافي. وهذا يعني ببساطة أن كلمة مساواة شأنها شأن كلمة تسامح لا تصلح للتعبير عن قيمة ثقافية وظيفتها الأساسية تنظيم علاقة الفرد بغيره من أفراد المجتمع بناء على مبدأ المواطنة. لذلك أ طرح اليوم كلمة "تألف" كبديل لكلمتي تسامح ومساواة، فكلمة تألف تعني المعيشة عن قرب، وتعكس علاقة ود تقوم على التكافؤ بين طرفين يشعر كل طرف فيها بأنه ند للآخر وشريك له.

ومن دون المزيد من الشرح، نعتقد بضرورة قيام نظام عربي ديمقراطي لتولي مهام الحكم في كل قطر عربي، على أن تستهدف المعادلة المقترحة تمكين الشعب من ممارسة حقه في المشاركة في العملية السياسية بحرية، وأن تبعد بقدر الإمكان عن التجربة الأمريكية. ومن الأمور التي تستوجب الابتعاد عن التجربة الديمقراطية الغربية أن الظروف التي نشأت فيها تلك التجربة ما تزال غائبة عن حياة المجتمعات العربية. ومن الأمور التي سبقت تأسيس الديمقراطية في الغرب

فصل الدين عن الدولة، وشيوع الحرية الاقتصادية، ونشوء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالصناعة.

أما العناصر الرئيسة للمعادلة الديمقراطية العربية المقترحة فتتكون مما يلي:

١. انتخابات مباشرة لتشكيل مجلس نواب تُسند إليه مهام السلطة التشريعية وتحديد فترة خدمة النائب بأربعة سنوات قابلة للتجديد مرتين، والحيلولة دون حصول حزب على أغلبية مطلقة. إذ إن المنتميين إلى الأحزاب في كل قطر عربي يشكلون نسبة ضئيلة جداً من السكان، ما يعني أنه لا يمكن لحزب أن يحصل على أغلبية شعبية، ولا يجوز لحزب أن يدعي بأنه يمثل الأغلبية.

٢. عدم السماح لأي حزب بدخول مجلس النواب إذا فشل في إثبات قدرته على إقناع قطاع كبير نسبياً من المواطنين بصلاحيه أفكاره وواقعية برنامجه الانتخابي.

٣. تخصيص مقاعد في المجلس النيابي للأقليات الدينية والعرقية التي تطالب بمعاملتها كأقلية، على أن تتناسب الحصص المخصصة لها مع نسبتها إلى المجموع العام للسكان.

٤. تخصيص مقاعد في المجلس النيابي لمؤسسات المجتمع المدني الأكثر أهمية وفاعلية، خاصة الاتحادات العمالية والنقابات المهنية، واتحادات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية، والروابط النسائية والطلابية، وجمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها.

٥. على كل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية على أقل.

٦. الفصل الكامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتشكيل مجلس الوزراء من خارج مجلس النواب، على أن يكون عضو مجلس الوزراء حاصلاً على شهادة جامعية.

٧. انتخاب رئيس مجلس الوزراء من خارج مجلس النواب مع إسناد صلاحية انتخابه لذلك المجلس، وتحديد فترة زمنية لرئاسته في حدود خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

٨. إتباع نظام اللامركزية في الحكم الذي يمنح صلاحيات واسعة لمجالس الحكم المحلية والإقليمية فيما يتعلق بتسيير شؤون الناس اليومية، ولكن ضمن السياسة العامة للدولة.

٩. إتباع نظام انتخابي يجمع بين الاستمرارية والتجديد بحيث يتم انتخاب نصف أعضاء مجلس النواب في كل دورة انتخابية.

١٠. تحديد فترة حكم الرئيس المنتخب بستة سنوات غير قابلة للتجديد، على أن يكون من حقه إعادة ترشيح نفسه للرئاسة بعد انقضاء فترة رئاسية واحدة على الأقل.

إن التطرف الفكري والسياسي هو ارتهان لفكر ماضي تجاوزه الزمن، أو تعلق برؤية نظرية مستقبلية لم يختبرها الزمن. وهذا يجعل الارتهان لماض بائد والتعلق بمستقبل مجهول مواقف بعيدة عن الواقع وضعيفة القدرة على التعامل مع مشاكله وتحدياته بعلمية. وحين يكون التطرف سبباً في حدوث تمحور عقائدي ثنائي أو متعدد الأطراف، فإن حياة المجتمع وموارده تصبح عرضة للاستنزاف في معارك كلامية محبطة للأمل، أو في حروب أهلية مدمرة. إن المجتمعات التي يسيطر عليها التطرف والتمحور العقائدي هي مجتمعات غير قادرة على القبول بحلول وسط، أو حتى التفكير في حلول وسط، ما يجعل من الصعب إيجاد مكان فيها للعقلانية. وهذا يحتم إقامة نظم ديمقراطية تفرض على الجميع التعاون بقدر الإمكان، وتُشجع الاعتدال والتآلف بين الناس، وتضمن وجود تعددية سياسية وحرية فكرية ومشاركة شعبية، وتحول في كل الحالات وتحت كل الظروف دون سيطرة أغلبية مزعومة على أقلية تمثل في الواقع الأغلبية الشعبية في المجتمع.